2022.12.15

وضعية الامن الغذائي في دول شمال افريقيا
قبل وبعد الازمات المتعاقبة

الدكتور اسعيد الصغير زروالي / المملكة المغربية
خبير في الأمن الغذائي

أصبح الامن الغذائي من الأولويات الوطنية ليس فقط في الدول الفقيرة بل كذلك في الدول المتقدمة والغنية خاصة خلال فترات الازمات، ودول شمال افريقيا ليست بحالة خاصة ولسيت بمأمن من هذه التأثيرات.

الوضعيـــة العامـة

- الى غاية بداية 2020 قبل تفشي وباء كوفيد 19، كانت وضعية الامن الغذائي بدول شمال افريقيا في تطور إيجابي في مختلف مستوياته.
- مع تراكم تأثيرات الوباء وتوالي مواسم الجفاف واضطرابات امدادات الأسواق الدولية بالمواد الغذائية الناتجة عن اندلاع الحرب في اكرانيا، اثرت سلبا كل هذه العوامل على مستوى الأمن الغذائي وعرفت دول شمال افريقيا تراجعا ملحوظا في مؤشرات الامن الغذائي.
- أمام هذه الوضعية الصعبة أصبح الامن الغذائي متجاوزا، ولو لحين، ليتراجع الى السيادة الغذائية التي أصبحت تطرح نفسها بحدة بالنظر لمختلف التحديات المتعددة التي تواجهها هذه الدول.

أهم المؤشرات

- **ارتفاع نسبة الفقر:** مجمل التقارير الدولية تؤكد ارتفاع نسبة الفقر في مجموعة من الدول خاصة الافريقية خلال السنتين الماضيتين. ودول شمال افريقيا هي الأخرى عرفت ارتفاع في عدد الفقراء حسب بعض البحوث الوطنية. وبالنسبة للمغرب فقد تراجعت قيمة مؤشر الفقر الى القيمة التي كانت عليه قبل ما يزيد عن 10 سنوات، حيث اصبحت مجموعة من السكان المتواجدين في أسفل الطبقة المتوسطة في وضعية هشة وقريبة من الفقر.
- **تراجع في انتاج الحبوب :** شهدت دول شمال افريقيا تراجعا مهما في انتاج الحبوب خلال الموسم الماضي، حيث تراجع إنتاج الوطني في المغرب الى 32 مليون قنطار من الحبوب بدل 78 مليون قنطار كمعدل الإنتاج خلال 10 سنوات الماضية. ومن أجل تغطية الحاجيات الوطنية من الحبوب لكل دولة، تم استراد كميات كبيرة من الحبوب.
- **الزيادة في الأسعار وارتفاع البطالة :** ارتفاع أسعار المواد الغذائية موازاة مع ارتفاع البطالة وانخفاض نسبة الشغل المتوفرعلى مستوى دولة شمال افريقيا، أثر سلبا على دخل

الاسر بالموازاة مع الزيادة في نفقات الاسر خاصة منها الفقيرة والمزارعين الصغار المتأثرين بتوالي سنوات الجفاف.

- **التضخم المستورد :** وتعتبر هذه التأثيرات السلبية مستوردة في مجلها في دول شمال افريقيا، خاصة ما يتعلق بالتضخم مع ارفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية في الأسواق الدولية والنقل الدولي.

الحلول الممكنة للصمود أمام هزات وارتدادات الازمات

- لمواجهة هذه الوضعية الصعبة، بادرت الحكومات الوطنية في كل دولة على حده، الى اتخاذ إجراءات تختلف من دولة لأخرى حسب درجة التأثر بالأزمات وكذا امكانياتها الداخلية.

- بالنسبة للمغرب، اتخذت عدة إجراءات منها ما هو مستعجل ومنها ما هو على المدى المتوسط والبعيد.

الإجراءات المستعجلة المتخذة في المغرب

- تعبئة موارد مالية كافية بخلق صناديق خاصة او بتفعيل صناديق متواجدة خاصة التي تعنى بدعم بعض المواد الأساسية وكذا بمحاربة اثار الجفاف، لمواجهة الظرفية الصعبة للاسر.
- تعزيز الدعم المباشر، بمختلف انواعه، للأسر الفقيرة.
- تعميم التغطية الصحية لكل المواطنين ابتداء من فاتح دجنبر 2022.
- خلق وإطلاق السجل الوطني للسكان لتحديد المستهدفين بالدعم.
- خلق وإطلاق السجل الوطني الفلاحي (المزارعين) لتحديد المستهدفين بالدعم والمواكبة.
- الرفع من كميات دقيق القمح الطري المدعم.
- ضمان وتأمين استيراد كميات مهمة من الحبوب والقطاني عبر مراحل طول الموسم ومع تنويع الأسواق.
- توزيع الاعلاف على مربي الماشية والرفع من نقط الماء لتوريد الماشية.
- الرفع المؤقت للرسوم الجمركية على استيراد الحبوب والقطاني.
- تقوية وتعزيز مخزون الحبوب عبر مختلف جهات مع ضمان الدعم المخصص للتخزين.
- المحافظة على الموارد المائية، وذلك بوقف الدعم الممنوح للزراعات والاغراس الجديدة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.
- ضمان أدنى انتاج من الحبوب وذلك بإعادة تبني سياسة السقي التكميلي بالأذرع الخاص بالحبوب وتوسيع زراعة الحبوب في المناطق السقوية.

الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد

- ضمان أدنى مستوى من انتاج وطني من الحبوب في المناطق المروية (المسقية).
- خلق مخزون استراتيجي للحبوب والمواد الغذائية الأساسية.
- التفكير في تبني سياسة السيادة الغذائية بدل الامن الغذائي.
- تطوير برامج التي تستهدف المحافظة على الثروات الطبيعية (الماء، التربة، ...).
- المحافظة على التنوع البيولوجي خاصة أصناف النباتات والسلالات المحلية بخلق بنك للجينات.
- مراجعة وتحديث الدورات الزراعية والرفع من الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- مواصلة دعم وتشجيع استعمال الأسمدة والبذور المختارة للرفع من الإنتاجية والإنتاج.
- تطوير البحث العلمي الزراعي لا نتاج أصناف مقاومة للأمراض وأقل استهلاكا للماء.
- تنويع اسواق استيراد الحبوب.
- التشجيع على خلق أنشطة غير فلاحية في المناطق الريفية (القروية) لتنويع وتعزيز الدخل لدى المزارعين الصغار.
- دعم وتشجيع المبادرات لدى الشباب وصعود فئة من المستثمرين الشباب في القطاع الفلاحي.
- الاعتماد على أنظمة غذائية محلية مع استغلال الموروث الثقافي في التخزين والاستهلاك.
- حفظ الهدر وضياع المواد الغذائية.

وتجدر الإشارة الى ان هذه الإجراءات تندرج ضمن مجموعة من البرامج والأنشطة الأخرى المدرجة في استراتيجية " الجيل الأخضر 2020-2030 ". وتمثل هذه الإستراتيجية الجديدة تمايزا في إطار الاستمرارية لمخطط المغرب الأخضر 2008-2020، إذ أن المخطط الأخضر اعتمد على تطوير سلاسل الإنتاج ومكننة القطاع الفلاحي وتنظيم المهنيين، ورفع معدلات تغطية الحاجيات الغذائية ومضاعفة الناتج الفلاحي الخام ودعم الصادرات الزراعية، ورفع حجم الاستثمارات، في حين اهتم مخطط الجيل الأخضر الجديد بتأهيل الفلاح والرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي. وعلى هذا النحو، تقوم استراتيجية الجيل الأخضر على دعامتين: الأولى، اعتبار العنصر البشري، أولوية في أي رهان تنموي يتعلق بتطوير قطاع الفلاحة. في حين تتعلق الثانية بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية والتركيز على تحديث وعصرنة القطاع، وخلق جيل جديد من "المقاولين الشباب" بالقطاع الفلاحي. إضافة إلى وضع إمكانات حديثة تستهدف خلق الثروة، وتنويع فرص الشغل والارتقاء بالبادية المغربية.